ابن مسعود محمد العربي
جامعة زيان عاشور
الجلفة، الجزائر

السيميائيات والدلاليات

بحث في المرتكزات الدلالية

يتموضع إشكال الدلالة في بؤرة الانشغالات الحالية[1]. ولاسيما مسألة تحديد مجالها، لأنها قد أثبتت حضورها ضمن إطار موضوعات ثرية ومختلفة في الآن نفسه، تبعا لأسيقة علمية مختلفة منذ الفلسفة اليونانية حتى اليوم، وأمام هذا الزخم المعرفي تلوح صعوبة التصنيف- للمتأمل في هذا الاتجاه- نتيجة لتداخل المفاهيم، وكثافتها على المستوى التنظيري سواء أكانت في الفلسفة أم اللسانيات أم الدلاليات أم السيميائيات.

وعندما ننظر إلى ما توصلت إليه هذه العلوم من نتائج تأتي السيميائيات في المقدمة، ذلك لأن الدلالة بالنسبة لها ((مفهوم مفتاح تتمحور، وتنتظم وفقه النظرية السيميائية بأسرها))[2].

أوكما قال رو بير مارتي Marty Robert: ((إن السيميائيات هي الموضع المحدد حيث ينتظم النقاش حول الدلالة))[3]. وبناء عليه غدت الدلالة المبدأ الأساس للنظرية السيميائية في كليتها الموضوعية والمنهجية، مما بوأها مكانة خاصة، وجعل منها علما مستقلا قائما بذاته، له سماته المميزة الشاهدة على تفرده موضوعا ومنهجا، بيد أن هذا العلم مازال لدى بعضهم يكتنفه اللبس ويعتوره التداخل، ويعود هذا إلى كونه لم يجد تحققه الشمولي إلا عبر سلسلة اتجاهات رصدت دلالة العلامة، والتبس تاليا من حيث موضوعه بمجالات معرفية أخرى من أبرزها الدلاليات. ومادامت السيميائيات في بدايتها لم تكن خالصة النشأة، فهي بذلك تدين في مفاهيمها وقضاياها بالشيء الكثير إلى اللسانيات السوسيرية. وبخاصة أن القضايا السيميائية لدى دو سوسير هي مرتبطة إلى حد كبير بالدلاليات، إذ إن جزءا من البحث السيميائي المعاصر مرده بدون انقطاع إلى مسألة الدلالة[4]، ولاسيما أن دو سوسير يعد من قبل العديد المؤسس الحقيقي للدلاليات[5] على حد تعبير جورج مونان.

1- دلالة العلامة بين المحايثة والانفتاح :

لقد أطلقت صفة المحايثة[6] على اللسانيات التي ((تستثني كافة الانشغالات المتعالية))[7] والاعتبارات الخارج- لسانية، حيث يتأتى هذا في ظل القول بمفهوم النسق اللساني وحسب؛ وحسبنا هنا أن البنى محايثة عندما ننكب على ((تعريفها من خلال علاقاتها الموحدة للألفاظ فيما بينها)) [8]. بوصفها مجموعة من العلامات المكتفية بنفسها من حيث إنها بنية موحدة لا توجد خارج ما يمليه ذلك النسق من علاقات داخلية.

يرى رولان بارت Barthes Roland [9] أن مفهوم المحايثة يجد ضالته في مفهوم الملاءمة المستوحى من الفونولوجيا، حيث إنه يحيل إلى وصف الوقائع التي يتم تجميعها من وجهة نظر واحدة، ويتخلى المحلل البنوي عن كل ما يتعارض مع وجهة النظر تلك، ومن ثم يعالج الفونولوجي الأصوات من حيث المعنى الذي تنتجه وحسب، وما سوى ذلك لا يهتم به، من ذلك مثلا طبيعة المادة النطقية، وترتبط تاليا الملاءمة بدلالة الأشياء والمواضيع التي يمارس عليها التحليل دون العودة إلى العوامل الأخرى النفسية والاجتماعية والفيزيائية لتلك المواضيع، كما لا يمكن إنكار دور هذه العوامل، بل ينبغي معالجتها معالجة سيميائية، من خلال موضعتها في موقعها ووظيفتها داخل نسق المعنى.

يكتسي رفض المرجع لدى دو سوسير بعدا محايثا نسقيا يتجه نحو "الشكل" دون المحتوى، إذ نعدم وجود الكلام الذي يفتقر إلى الثبات بوصفه فرديا منفتحا على استعمالات تستمد دلالتها من الأفراد المتكلمين والظروف السياقية أو المقامية، ولهذا كان التعويل على اللسان أفيد وأنفع منه إلى الكلام، وهذا كله ليس لشيء آخر سوى أن اللسان يستعيض بمفهوم العلاقات المتضايفة على حساب الممارسات الكلامية، لأن ((المعنى يوجد بواسطة العلاقات وفي إطارها فقط (...) ويكون التحليل بنويا عندما يوجه صوب وصف شكل المعنى، وليس وصف المعنى بل معمارية المعنى))[10]. إن وجود مفهوم العلاقة لا يكاد ينفصل عن وجود المعنى في السيميائيات المحايثة. ومن ثم يغدو "الشكل" مطية نسقية لبلوغ المعنى لدى دو سوسير، انطلاقا من وصف القوانين العضوية قولا بأسبقية العلاقات القائمة بين العناصر اللسانية، مجسدا بذلك الوصف العلمي للسان من حيث بقاؤه في حدود علاقة الوحدات فيما بينها، دون الاهتمام بالخصائص التي تمتلكها هذه الوحدات، وينبغي أن توصف وحدات المحتوى اللساني ليس من الناحية الدلالية بل من ناحية العلاقات المتبادلة، ولعله ما يجد مبرره المنهجي في مقولة القيمة[11]، بكونها جسرا يربط بين دراسة المحتويات الدلالية والمنهج الصوري، ولهذا لا يمكن بأي حال من الأحوال

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أن نقصي المعنى من مجال دراسة دو سوسير، فالمعنى هو شيء ما نستحضره بواسطة مجموعة من العلامات. ولا يوجد خارج مكوناتها التي تسهم في بنائه بوصفها خصيصة سيميائية تستقطب كلية وجود الأشياء في الواقع. فهل المعنى في العلامة أم المعنى هو شيء ما بالنسبة إلى شخص ما كما قال بورس[12]؟ أم هو في الوجود الفعلي الذي تحيل إليه العلامة في لحظة ما معطاة؟ وإذا كان اللسان نسقا مغلقا كما قال دو سوسير، فهل المعنى يكمن داخل العبارة اللسانية وحسب أم أنه خارجها؟ هل المعنى عملية إجرائية ؟ أم هو خارج العبارة يتم التقاطه بواسطة الوعي، أم هو في العبارة محايث لها ولمكوناتها[13]؟

من المعلوم أن الدلاليات اللسانية قد أثارت إشكال المرجع مع العالمين أوغدن وريتشارد في كتابهما "معنى المعنى" في سنة 1923. إذ ينطلقان فيه من نقد اللسانيات السوسيرية التي كانت تنظر إلى العلامة على أنها مجرد إلحاق للدال بالمدلول أو الصورة الأكوستيكية بالتصور، وتلوح في هذا السياق مسألة أخرى تتعلق بالعلامة وما تحيل إليه في الواقع الخارجي، حيث أدى هذا الحصر للدلالة إلى إهمال التساؤل عن المعنى الحقيقي للدلالة وعن ماهية العلاقة بين الدال والمدلول وما تحيل إليه العلامة.

يقدم كل من أوغدن وريتشارد مثلثهما السيميائي المستوحى[14] من مثلث بورس، الذي يضم ثلاثة عناصر[15] هي: الكلمة (الرمز)*، والشيء (المرجع)، اللذان يشغلان قاعدة المثلث، وفي الأخير الإحالة على رأس المثلث. ولكن لا توجد بين أجزاء المثلث الثلاثة سوى علاقتين ممثلتين في الجانبين الأيمن والأيسر منه، حيث توجد علاقة سببية بين الإحالة والرمز في الجانب الأيسر، كما أن هناك علاقة مباشرة سببية بين الإحالة والمرجع في الطرف الأيمن، لأن الإحالة تقدم تأويلا للأشياء، فمثلا نتعرف إلى الكرسي من خلال تأويل مجموع المعطيات الحسية التي هي فقط علامة مرجعية مؤولة للكرسي. يطلق اسم الإحالة على ((الوظيفة التعريفية والمرجع على الأشياء المعرفة، التي يمكن أن تكون موضوعا ماديا مثل شجرة في تعريف دو سوسير أو أي تصور ما وكمثال على ذلك مفهوم شجرة ما ضمن بطاقة تعريفية خاصة بالأشجار (...) ومن ثم فالمواضيع المادية والمفاهيم المجردة هي مستقلة عن كل نشاط لساني، في حين المرجع دائما وأبدا هو مرجع لكلمة ما ضمن استعمال محدد))[16]. وكل ذلك راجع إلى عدم وجود أي علاقة مباشرة بين الرمز والمرجع، فالرموز لا تدل في ذاتها، بل تكتسب دلالتها من خلال علاقاتها مع المواضيع المادية في سياق معطى.

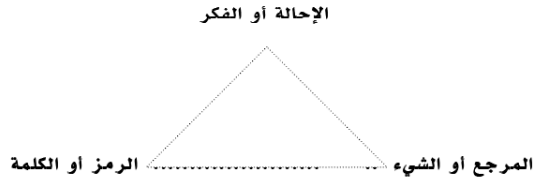

المثلث السيميائي لدى أوغدن وريتشارد ((1923))

يقترح في السياق نفسه أولمان [17] أنموذجا لمثلث سيميائي يمثل للمرجعية، حيث إنه استبدل المرجع في مثلث أوغدن وريتشارد بالمدلول أو المفهوم الذي يعادل المعنى، واستبدل الرمز بالدال واستبدل المرجع بالشيء.

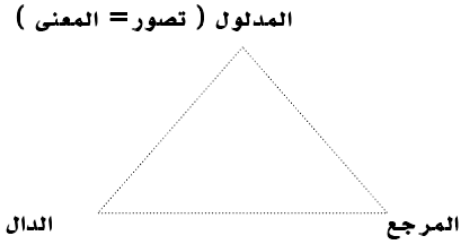

المثلث السيميائي لدى أولمان ((1952))

يوفر هذا التصنيف السيميائي للعلامة إمكان تقريب وجهات النظر المتعلقة بالعلامة - على اختلافها- في معطى سيميائي يستجمعها في أنموذج واحد، وذلك ما عمد إيكو[18] إلى إظهاره في كتابه العلامة مبرزا أن العلامة - بشقيها المحايث والمنفتح- يمكن أن تتمظهر في العديد من المقولات المفهومية التي يستوعبها هذا الأنموذج السيميائي، مع التأكيد على ضرورة موضعة هاته المفاهيم في أسيقتها العلمية ومراجعها، لأن ما قد يمكن تسميته مدلولا يمكن أن يسمى مرجعا، وما يمكن تسميته معنى يمكن أن يسمى مدلولا، نظرا لاختلاف المنطلقات المعرفية لكل نظرية وتنوعها. وبما أن هذا التداخل المفاهيمي يضرب بجذوره في أعماق الفكر الإنساني، فإنه من الصعوبة بمكان إقامة تميز واضح المعالم دون موضعة هاته المفاهيم في أسيقتها الخاصة بها، لهذا يطرح إيكو السؤال التالي[19]: أين يمكن أن نموقع العلامة ضمن هذا التصنيف؟ فإذا قلنا أن العلامة تتكون من وجهين هما الدال والمدلول، فإننا نجد المرجع الموجود في الشق الأيمن من المثلث ليس متجانسا في اللسانيات طورا. كما يطرح إشكال إحالة دال على مدلولات متعددة طورا آخر.

يتبين من خلال هذا البسط الموجز أن إشكال العلامة ودلالتها في الثقافة اللسانية لا يخرج- وإن اختلفت رؤيتهم للمسألة- عن بعدها السيميائي العام في شقيه المحايث والمنفتح.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يقدم لنا إميل بنفينست Emille Benveniste فهما مميزا للمسألة، في إطار تمجيده للسان عن الأنساق الأخرى، حيث يرى بأن اللسان يجمع بين نمطين من التدليل هما النمطان السيميائي والدلالي، إذ في النمط السيميائي يكون العمل موجها نحو التعرف إلى العلامة في ذاتها داخل نسق مغلق، ويكون في النمط الدلالي العمل موجها لفهم الخطاب بكونه مجموعة من الحقائق التي تشير إليها العلامات، وبذلك تنفصل السيميائيات عن الشيء الخارجي أو المرجع، بينما ترتبط الدلاليات بالخطاب.

تتناسب نظرة دو سوسير مع مجال السيميائيات ولكن بالنظر إلى مجال الدلاليات من حيث إنه منفصل تماما عنه. ومن هنا يغدو التدليل السيميائي ((نمطا حقيقيا للعلامة اللسانية، ووحدات اللسان بوصفها بنية صورية، أما التدليل الدلالي فهو مولد من الخطاب عبر وحدات الكلام الحاملة لمرسلة ما))[20].

ولعل هذا يفضي إلى تميز العلامة عن الكلمة؛ إذ تكتسب العلامة قيمتها أساسا في الدراسة السيميائية من خلال وصف السيمات التميزية المحددة للعلامة عن طريق وضع وحدات الصغرى في حدود الدال والمدلول، واستكشاف معايير تميزية محددة نهائيا، لذلك ((فالعلامة توجد عندما تعرف بوصفها دالا لدى أفراد المجموعة اللسانية كلها، ومن ثم تستدعي الترابطات نفسها، والتقابلات نفسها، وهكذا فهي مجال ومعيار سيميائي))[21] ، أما المجال الدلالي يعرف ((من خلال عوالم الخطاب في مقام ما أي عن طريق التلفظ))[22]. وعليه يهدف التحليل الدلالي إلى تحقيق تأويل كلي، يراعي السياق المقامي المرافق للكلمة ومجمل المقتضيات التداولية. وبما أن ثنائية الدال والمدلول لا تجيب كليا عن سؤال ما هو المعنى جوابا كليا، فإنه يمكن الحديث عن دلالة العالم، والعلاقات التي تحدده لاستكمال صرح سؤال المعنى بمجمل مسائله التي يطرحها.

ويمكن القول، إذن، إن البحوث الدلالية - على اختلافاتها النظرية في الرؤى بقيت تتأرجح بين احتمالين اثنين هما:

1- إما دلالة العلامة في ذاتها بوصفها قيمة مجردة خالصة تنتمي إلى دائرة اللسان وحسب، تلك التي لا يمكنها إلا أن تنتمي إلى السيميائيات المحايثة التي حدد معالمها دوسوسير وسار على نهجها يامسليف وغريماس فيما بعد؛ ومن ثم حاولت إبرام عقد مصالحة بين اللسانيات البنوية والدراسة الدلالية، معتمدة في ذلك على المفاهيم السيميائية السوسيرية (القيمة، مبدأ التقابل، النسق، المحور الركني والاستبدالي)، تلك التي بقيت الاتجاهات الدلالية تنهل من معينها، وأخرجت منها مفاهيم صنفت في كتب الدلاليات اللسانية، مما نجم عنه تقاطع دائرتي البحث السيميائي والدلالي، إلا أن هذا الأخير لا يكاد يتملص من السيميائيات، أو ينفلت عنها نتيجة لأسبقيتها المعرفية عنه، ولعل ما يبرر ذلك إلحاق دو سوسير اللسانيات بالسيميائيات.

2- يمكن أن تتجسد دلالة العلامة من خلال إحالتها إلى مرجعها وسياقها التداولي، تلك التي لا يمكنها إلا أن تنتمي السيميائيات التأويلية التي تجد مصداقيتها ومشروعيتها في بعد المؤول الذي يصبغها بلون التداول والاستعمال، لأن ((المعنى ليس معطى من الكلمة، ولا من الأولانية أي اللغة في ذاتها، ولا من الثانيانية أي الشيء في ذاته، بل من الثالثانية أي العقل الذي هو موضوع خاص بالتداوليات، ومن ثم ليست هناك دلاليات بدون تداوليات))[23]. بهذا تكون دلالة العلامة بمختلف تجلياتها النظرية على مستوى اللغة الواصفة موضوعا للسيميائيات سواء تخيرنا المحايثة أو الانفتاح، مما يكون مطية لأن نناقش بعض المسائل الدلالية في بعدها السيميائي العام. وبخاصة أن السيميائيات البورسية حسب جيرار دولدال[24] Gérard Deledalle تستوعب بالمرة الدلاليات المعجمية، والتركيبية، والبنوية أو السانكرونية، والدلاليات التاريخية أو الدياكرونية.

وعليه ندرك مدى الأهمية التي يمكن أن توفرها السيميائيات للتحليل الدلالي اللساني، ولا سيما سيميائيات دو سوسير التي تظهر العلامة في شكل صوري قوامه جملة من المقولات البنوية المحايثة، وبما أن دوسوسير بقي محايثا في دراسته للعلامة، فإنه لم يتكلم عن المعنى، وإنما قدم متصورات أخرى يأتي في مقدمتها مفهوم القيمة السيميائي الذي يعود إليه الفضل ((في تحفيزه للبحث اللساني، في شقه الدلالي إلى أن يبحث بعمق عن شكل لهذا التلاقح الذي يتحقق من قبل اجتماع علاقتين فأكثر))[25]. ولقد تم توظيف هذا المبدأ السيميائي على مستوى تحليل المعنى في معالجة العلاقات الدلالية بأنواعها سواء كما أبانت عنها نظرية الحقول الدلالية أم التحليل السيمي. كما نجد أن السيميائيات المحايثة في تحليلها للنصوص في الوقت نفسه، قد استثمرت جملة من الإجراءات التحليلية التي قدمتها نظرية الحقول الدلالية والتحليل السيمي، وهذا ما يساعدنا على تحديد التضايف الحاصل بين السيميائيات والدلاليات، وذلك من منطلق تأصيل سيميائي للمتصورات الدلالية بوصفه تثبيتا لمرتكزات جديدة يمكنها أن تضمن دراسة شمولية للمعنى، ويمكنها أن ترقى به تاليا إلى مصاف الدراسة العلمية الدقيقة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1- أنموذج التحليل المؤلفاتي:

لا يمكن أن نغفل البعد السيميائي الذي تتوافر عليه نماذج التحليل الدلالية اللسانية، وبخاصة ما يدعى بالتحليل المؤلفاتي الذي يستند في إجرائه التحليلي إلى مصادرة سيميائية مفادها أنه:" ليس في اللسان سوى الاختلافات"، حيث إن العلامات تكون قابلة للتحليل انطلاقا من قيم خلافية ناتجة في جوهرها من علاقتها الداخلية وحسب، بصرف النظر عن ما هو خارج هذه التبادلية العلائقة القائمة على مبدأ التضايف أو أبعاد العلاقة المتبادلة بين أجزاء النسق.

ولعل هذا كان قصد إلغاء المفهوم التقليدي للعلامة اللسانية بوصفها ليست مجرد إلحاق للصوت المادي بالمعنى، أو أي متصور ما، لأنه – بحسب دو سوسير- ليس عملا علميا صائبا، ومن هنا ذهب إلا تشبيه العلامة اللسانية بالورقة النقدية التي لا يمكن فصل أحد جزئيها عن الآخر، وأي فصل سيؤدي لا محالة إلى تهشم العلامة وضياع قيمتها؛ لأنها تنتمي إلى نسق كلي، ومن ثم يُمكّن إدراك كنهها انطلاقا من مجموع العلاقات الشكلية الخلافية. إذ لا قيمة للعلامة في ذاتها معزولة عن نسقها وما يحيط بها إلا في إطار ما تظهره الوظيفة الايجابية لمبدأ الاختلاف؛ لأن اختلاف العلامات ليس شيئا آخر سوى المعنى[26].

تتبدى لنا – في هذا السياق- أهمية هذه المصادرة نسقيا على مستويي اللغة: التعبير والمحتوى، حيث إنه في مستوى التعبير لا يتم إدراك الفونيمات إلا بما يسمي بالسمات الملائمة، التي تمنحنا التميز ما بين الوحدات الصوتية التي يتألف منها النسق اللساني، ومن ثم سعت فونولوجيا تروبتزكوي[27] إلى إيجاد تنظيم وظيفي في إطار نسق معطى للسان يهدف إلى معرفة التقابلات الصوتية الفارقة بوصفها حاملة لدلالة ما ولوظيفة دقيقة، ومن هنا كان هدفها ينحصر في انتقاء ما يمكن أن يستعان به ويستخدم من بين حزمة العناصر الصوتية للتميز بين دلالة الكلمات، ويتمثل ذلك العنصر في الوحدة الصغرى الدالة التي يدعوها فونولوجيو حلقة براغ بالفونيم[28]((الذي هو - قبل كل شيء- مفهوما وظيفيا يحدد من خلال علاقته مع نسق ذو طبيعة اجتماعية أي اللسان... ويقيم الفونيم نوعا من القيمة، بالطريقة نفسها، الموجودة في العلامة - كما عرفها دو سوسير- بوصفها وحدة تقابلية نسبية وسلبية وتوجد داخل النسق وحسب)). إن الأبحاث الفونولوجية أولت عنايتها إلى السمات التميزية الذاتية بوصفها خصصية مُمَثلة في شكل أصناف من التقابلات الفونولوجية من نوع ثنائي تفخيم، ترقيق..الخ .

وانطلاقا من هذا الإطار الإجرائي على مستوى التعبير، انبثقت محاولة يامسليف من إمكان تجزئة الوحدات الدلالية الصغرى في مستوى المحتوى إلى وحدات أصغر منها التي يدعوها بـ "شكل المحتوى"، مادامت تتوافر على إمكان تحليلها إلى فُونيمات، أو "شكل التعبير"، وذلك من أجل أن يبرر نظرية ((تشاكل كافة البنى اللسانية)) [29]، من خلال ((افتراض علاقة متبادلة أو تضامن))[30] بين المستويين السابقين. وذلك ((لأن وجود التعبير يعد شرطا لوجود المعنى))[31]، وتتمظهر هذه العلاقة في إطار العلامات اللسانية بوصفها ناتجة عن تمفصل عدد مُحدد من الفونيمات، تلك التي تتيح إنتاج عدد غير منته من العلامات أو الكلمات، لأنه بالطريقة نفسها المتبعة في التحليل الوظيفي، يمكن لعدد مختزل من أشكال المحتوى إنتاج عدد هائل من وحدات المحتوى، بداية من اختزال هذه المكونات الدلالية إلى محتويات صغرى متلائمة.

يتأسس تحليل المحتويات الدلالية إلى وحدات دلالية بسيطة على اعتبارات لسانية محددة يمكن تطبيقها في مجال المعنى تطبيقا تبادليا، بالمنوال نفسه المُطَبق في الفنولوجيا على الوحدات الصوتية الصغرى، ومن ثم إذا كانت الفونولوجيا ترى مثلا في وحدتين مثل (ز، س) في اللسان العربي أنهما مختلفتان، فإن ذلك يظهر عند استبدال كل وحدة منهما بوحدة أخرى، مما ينتج عنه اختلاف في المعنى في مثل (سال، زال).

إذا كان البعد الخلافي بين الوحدات لا مندوحة عنه في مثل هذا التحليل الذي يدعى بالتحليل السيمي أو المؤلفاتي، فإنه يوصف بكونه ((منهجا يقوم بمقارنة الكلمات))[32]. لأنه يكتفي بإحداث أنواع من التقابلات يتم على أساسها تصنيف الوحدات الدلالية وتبسيطها. إن التحليل السيمي يتحدد من خلال مقارنة السيم فقط، ويفترض تحققه أن تكون الوحدات متقاربة المعاني أو تنتمي إلى دائرة واحدة، ومن ثم أمكننا بطريقة مهمة بيان السمة المشتركة الأكثر عمومية التي تجمع المدلولات في تصنيف واحد. لكن هل ينجح التحليل السيمي حال الخروج عن هذه الدوائر المتقاربة من المعنى إلى دوائر متباعدة المعنى ؟

يقدم يامسليف [33] قائمة من ألفاظ في ضوء جرد يتأسس على مرحلة معطاة من خلال إجراء يقود إلى تسجيل مجموعة من المحتويات: "ثور، بقرة، رجل، امرأة، ولد، بنت، حصان، فرس، عجل، إنسان، ولد، حصان، هو، هي"، إذ إن مجموعة "ثور، بقرة، رجل، امرأة، ولد، بنت، حصان" ينبغي حصرها في قائمة من العناصر، لأنه يمكن تأويلها تبادليا بوصفها وحدات ذات علاقة مدركة بواسطة "الضمير هو أو هي " أو

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

عن طريق الذكورة والأنوثة. حيث إن مجموعة "ثور، رجل، ولد، حصان" ما يميزها أنها تنتمي إلى محور الذكورة على مستوى محور الجنس، وكما في مستوى التعبير أن معيار اختيار تبادل يتم ضمن ملاحظة علاقة بين تضايف مستوى ما، وتضايف مستوى آخر... فإن استبدال محتوى مجموعة "ثور، هو، بقري" يمكن أن تتضمن تبادل ثلاثة عبارات مختلفة، "ثور = هو بقري" مما يكون مختلف عن "بقرة التي = هي بقرية".

ويمثل لهذا يامسليف بالجدول الآتي:

	عجول	إنسان	ولد	خيل
هو	ثور	رجل	ابن	حصان
هي	بقرة	امرأة	بنت	فرس

لقد بدأ غريماس في تحديد الدلالة من حيث انتهى يامسليف حيث ينظر إلى السيم على أنه وحدة صغرى مشكلة للدلالة تكتسب وجودها من طبيعتها الخلافية على مستوى المحتوى، إذ إن تغير وحدة بوحدة يؤدى لا محالة إلى تبدل المعنى وتغيره داخل النسق. ومن ثم خلافا لبوتيه يضع غريماس السيم في وضع خلافي ((تقابلي وتكاملي))[34] في الآن نفسه، حيث إن كل سيم يتقاطع مع سيم أخر في مستوى ويتقابل معه في مستوى آخر، فمثلا سيم "ولد" و "بنت" يدخلان في علاقة تكاملية على مستوى الجيل ويتقبلان على مستوى الجنس " الذكورة / الأنوثة).

انطلاقا من هذا يمكننا القول إن التحليل السيميائي للدلالة في مستواه العميق، فقد استفاد من الإمكانيات التحليلية التي وفرها أنموذج التحليل السيمي، ذلك أنها تركز على العلاقات التقابلية التي تربط الوحدات الدلالية فيما بينهما، ولا سيما أن هذا الإجراء التحليلي يحيل إلى احد أهم المفاهيم السيميائية وهو مبدأ التشاكل، فالنصوص تتوافر على وحدات صغرى قابلة للتحليل انطلاقا من تقابلها، ولعل هذا يمثل أحد نقاط الائتلاف بين الدلاليات اللسانية والسيميائيات. بيد أنه إذا كان التحليل السيمي يعتمد بالدرجة الأولى على عنصر العلاقة فإنه بذلك محايث في دراسته للدلالة، فهل يمكن انطلاقا من هذا القول إن السيميائيات لم تلتفت إلى الجانب السياقي للدلالة؟وبقول آخر ، إذا كانت نظرية غريماس توصف بكونها محايثة فهل هذا يعني أنها لم تعنى بالسياق ودوره في الدلالة؟

2- أنموذج التحليل المقامي والسياقي:

من المعلوم ((أن الجوهري في اللغة قدرتها على حمل المعنى))[35]. غير أن بعض الاتجاهات اللسانية لم تتحمس له طلبا لمبدأ العلمية، ورغبة منها في استحداث دراسة صورية للغة لا تتعارض أساسا مع المقولات البنوية المحايثة، بيد أن نزوعهم هذا في الوقت نفسه لم ينل رضاء العديد من اللسانين البنويين ذاتهم، ومن ثم وُصِّف ما نزعوا إليه ((بالنظرة السلبية))[36]. وعليه إن أية دراسة لسانية ستخطئ طريقها إن هي ولت بظهرها عن المعنى، أو حاولت اختزاله من صفحات درسها، ومن ثم هي أشبه ما تكون بلا معنى، إذ إن درجة مصداقية الدراسات اللسانية ونجاحها تحدده النتائج المحققة على مستوى المبحث الدلالي بالدرجة الأولى، وفي مدى إحداث تناسب بين ما هو لساني وما هو دلالي، لتكون ((اللسانيات هي تماما الدلاليات وليست مجرد مدخل إلى الدلاليات))[37]. وذلك ليس لشيء أخر سوى أن الغاية المثلى من اللغة حصول الإفادة بالمعنى.

يرى بلوم فليد أن ((المعنى هو النقطة الضعيفة في الدراسة اللسانية))[38]، لعدم وجود منهج علمي يتسم بالثبات بمقدوره الوقوف على هذه الظاهرة وقوفا صحيحا، وذلك لأن اللسانيات - في نظره- تفترض دراسة تجريبية تعتمد على الملاحظة المباشرة لمجمل الوقائع اللسانية، ومدام المعنى غير ظاهر للملاحظة فإن اللسانيات لا يمكنها بلوغ تخومه، ومن ثم فالعملية اللسانية تتلخص –حسبه- في جملة من السلوكات المتمظهرة بين المتكلم والمستمع يمكن ضبطها ضبطا علميا مباشرا، وهكذا يكمن البحث عن المعنى ضمن تصنيف سلوكي ظاهر، حيث إن الدلالة تكون سهلة التميز من خلال حضور ما تحيل إليه، فدلالة الملح هي كلور الصوديوم، لكن لكي نملك القدرة على إعطاء دلالة علمية دقيقة لكل الأشكال اللسانية، ينبغي أن نمتلك معرفة علمية دقيقة عن كل شيء يقع في عالم المتكلم. ولعل هذا ما يتأسف لأجله بلوم فليد الذي يرى[39] أننا بعيدون عن امتلاك مثل هذه المعرفة. ذلك لأن تعريف الدلالة انطلاقا مما تحيل إليه في الواقع، يتطلب فيزياء علمية تستوفي الكون برمته، وفي الوقت الحالي لا يمكن الكلام عن الأشياء عمليا، فالناس يتكلمون دون أن يدركوا الأشياء التي يتكلمون عنها إدراكا حقيقيا.

غير أن نجاح العملية التواصلية، لا يتطلب سوى أن كل فرد ينبغي أن تكون لديه معرفة تتصف بالشمولية حول الأشياء التي يتكلم عنها، فالمواضيع المبتذلة خلال عملية التواصل موجهة قصد معرفة المواصفات الأكثر شيوعا للأشياء المتكلم عنها، وليس خصائصها العلمية الخاصة بها التي ربما حضورها يثقل العملية التواصلية، ومن ثم عندما نطلب على

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

سبيل المثال كلغ غرام من الملح من التاجر، فلا نهتم بالإشارة إلى التركيب الكيميائي للإنتاج اللهم إذا كنا ما نرغب في اقتناءه نشترط فيه أن يكون متوافرا على مادة اليود.

غير أن هذا لا يلغي نهائيا اهتمام بلوم فليد بالمعنى، ذلك أنه يفترض أن دلالة وحدة لسانية ما، تكمن في المقام التي يذكرها المتكلم فيه، والاستجابة السلوكية التي ينتجها المستمع. ومما لاشك فيه أن هذه النظرية تضع في حسبانها عملية تعلم المفردات[40] عند الطفل (وحتى عند البالغين). حيث يتم اكتسابها جراء ممارسة اجتماعيّة مستمرّة، بفضل العديد من تجارب استعمال الألفاظ في المقام، والتي يعمل المتعلم على تصحيحها وتداركها بطريقة متتالية عن طريق ما يسميه السلوكيون بطريقة الاختبارات والأخطاء.

يرتبط الفهم السلوكي للمعاني بنظرية المقام التي لا تكاد تخرج عن الأطر السيميائية العامة، ذلك أن السلوكيون لا يميزون بين السلوكات الصادرة عن الإنسان والحيوان على سواء، نتيجة المصادرات المخبرية التي ينطلقون منها، ومن ثمة فإنه ليس هناك اختلاف جوهري في المبادئ التي تحدد السلوك الحيواني والإنساني، ومن ثم دعت إلى بناء نظرية سيميائية عامة يمكن تطبيقها على العلامات كلها سواء أكانت مرتبطة باللغة عند الإنسان أم أنساق التواصل عند الحيوان.

وعلى هذا الأساس فإن النزعة السلوكية كانت ملجأ حذاقا للعديد من السيميائيين، يأتي في مقدمتهم شارلز موريس، الذي حاول تجديد النزعة السلوكية من خلال دمجها في رؤية عامة لعلم العلامات، انطلاقا من تصور سلوكي تداولي حاول ضمنه الجمع بين المفاهيم البلومفليدية والمفاهيم البورسية، فمعنى العلامة ((هو الخطة السلوكية التي هي منطوية عليها))[41]. وعليه إن معنى العلامة يتوقف على كيفية تمظهرها سلوكيا بالنسبة لنا. وذلك ما يظهر ضمن مثال المنعكس الشرطي[42] الذي تمارسه الإشارة الصوتية أو الضوئية انطلاقا من إبانة أو إخفاء الغذاء عن الكلاب التي يسيل لعابها جراء ذلك، ومن ثم وصل موريس إلى تعريف سلوكي دقيق للعلامة، فإذا كان في غياب مثير – موضوع، يمكن لشيء ما "أ" أن يثير سلسلة استجابات في عائلة سلوكية معينة بوصفه مثيرا استعداديا يستدعي تهيأ عضو ما للاستجابة في شروط خاصة عن طريق سلسلة من استجابات من هاته العائلة؛ فإن "أ" علامة. وانطلاقا من هذا التعريف تتبدى الأبعاد السيميائية المكونة للعلامة، ذلك لأنه إذا حاولنا القيام بعملية إسقاط لهذه السيرورة السلوكية على مفهوم العلامة البورسي، يظهر بأن الكلب يقابل مفهوم المؤول؛ المؤول تهيأ الكلب والمعين الذي هو مرجع العلامة ضمن عالم غير لساني وهو الغذاء، المدلل ويمثل حسب المثال الشرط الذي يجعل شيئا ما قابلا للأكل.

يتضح مما سبق ذكره، أن هذه النظرية تراعي المواصفات المقامية الحافة بإنتاج العلامة اللسانية. ذلك لأنها تهتم بالسياق الفيزيائي والسياق النفسي[43]، حيث إنه يمكن اعتبار ادراكات الإنسان للسياق النفسي وأفكار عنه، على أنها استجابات طبيعية أو غير مشروطة لذلك السياق، وهي استجابات يمكن استثارتها بالعلامات، وبذلك فالعلامات تترابط مع أسيقتها ترابطا وثيقا إلى حد أنه لا تظهر معانيها إلا بها.

ولعل ذلك يتقاطع مع ما قد أشار إليه فيتجنشتين في غضون إعداد نظريته المسماة بقواعد الاستعمال والتي مؤداها "ليس للكلمة دلالة وإنما لها استعمالات وحسب" [44] حيث إنه لا يكون للكلمة معنى خارج السياق التي هي مودعة فيه. وعليه إن السياق يرتبط بمجموع الشروط الاجتماعية بوصفها تضطلع بدراسة العلاقة الموجودة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللساني المُعين بوصفه سياقا اجتماعيا لاستعمال اللسان، ونقول سياق مقامي وسياق مقام بمعنى المعطيات المشتركة بين المرسل والمرسل إليه حول المقام الثقافي والنفسي والخبراتي لمعارف كل منهما حسب رأي[45] جون ديبوى Dubois Jean

ولهذا كله ترفض النظرية السياقية الاحتكام إلى دلالة العلامة وهي معزولة بمفردها، وبخاصة في العديد من الأمثلة التي تظهر ذلك، فالكلمات الأضداد مثل الوثب التي تدل على القفز كما يمكن أن تدل على الجلوس، وترادف في مثل[46] حاد ومدبب اللتان ليستا مترادفتان تماما مادامتا لا تملكان التوزيع نفسه، في المجموعات الثلاث المقدمة أدناه.

(منقار، ظفر، سهم، دبوس).

(ألم، أزمة، التهاب.نوبة)

(ذّكاء، ملكة، روح، قدرة، حاسة، فهم).

من خلال ما سبق لا يمكن القول مثلا "ذكاء مدبب" و" ظفر مدبب" ولا يمكن القول "نوبة مدببة" وإنما يقال نوبة حادة، ألم حاد وهكذا في الأمثلة الأخرى، وتاليا حسب الأمثلة السابقة، فإن النظرية السياقية تستفيد من الإجراء التوزيعي الذي يحدد السياق – حسبه - بوصفه[47] محيطا يحتوي مجموع الوحدات التي تسبق وحدة معينة وتليها والمسمى بالسياق اللفظي.

وهنا بما أن مفهوم السياق يقوم على التعدد، ألا ينبغي التعامل معه على أنه معطى سيميائي يتوخى مقاصد مختلفة، حيث يرتبط بما هو ظاهر متجلي أو مستتر مضمر سواء أتمثل ذلك في النشاط التلفظي وأجزاء العملية التواصلية، بما في ذلك

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مقام القول أو الشروط النسقية البنوية التي حاولت تحديدها بعض الاتجاهات اللسانية كالنظرية التوزيعية؟ ألا يمكن إذابة الحدود الفاصلة بين هذه التوجهات داخل تصور سيميائي واحد، يستجمعها كافة في معطى علمي تعظم فيه أواصر الائتلاف وتخفت فيه شهوة الاختلاف؟

يشير غريماس إلى أن السياق يطلق على ((أي نص سابق أو مصاحب لوحدة استبدالية ذات قيمة، والتي تتبع منها الدلالة، والسياق يمكن أن يكون ظاهرا أو لسانيا أو مضمرا وموصوف، عن طريق واقع خارج لساني أو مقامي، ويمكن أن يُستغل السياق المضمر من منظور التأويل الدلالي، ذلك لأنه

1- إذا كان خاصا بلسان حي طبيعي منتج لنص محصور، فإن السياق المقامي يمكن أن يكون دائما ظاهرا

2- إن العناصر المضمرة في النص اللساني يمكن تشيدها بواسطة إحداث تماثل بين هذا النص ونص آخر غير لساني مستنبط من سيميائيات العالم الطبيعي))[48]. إن المعنى يتأتى من المقام اللساني الذي عكفت على دراسته السيميائيات السلوكية، ولكن المعنى المضمر لا يمكنه أن يتجلى إلا بإحالته إلى العالم الطبيعي حيث الدلالة يمكن إدراكها عن طريق الإدراك الحسي.

يظهر دور السياق في النظرية العاملية من خلال السيم السياقية أو الكلاسيمات التي يفهم منها توارد مجموعة من السيم تكتسب قيمتها في سياقها الخاص. فالسيمات السياقية [49]هي جزء من تجميع سيميم ما. وهذا ما يتطابق مع قولهم "الكلمة داخل السياق". لأنه يعتبر ((بوصفه وحدة للخطاب أعلى من الليكسيم ويتكون من مستوى أصيل ومن تمفصل جديد للمحتوى))[50]. إن هذا التمفصل الجديد هو الذي يحدد تعددية الأسيقة. إن الذي يضطلع بإحداث تناسب بين الليكسمات داخل الخطاب هو السياق. فمثلا سيم "عين" عند النظر إليه بوصفه معزولا أو "تعينيا" بمعنى أنه ثابت، فإنه يدل على العين الناظرة، لكن عند توارده في سلسلة من الأمثلة، يمكن أن يكتسب قيما مختلفة تتحدد بالسياق.

3- أنموذج الدلاليات التوليدية التحويلية:

نشر تشومسكي كتابه "البنى التركيبية" في سنة 1957 الذي أثار اهتمام الكثير من اللسانين بوصفه دراسة تتصف بالشمولية والكلية، تسعى أساسا إلى ((صياغة نظرية يمكن تطبيقها على اللغات الطبيعية بأسرها))[51]، وهكذا يقترح منهج وصف لساني يهتم بطبيعة اللغة ووظيفتها، وتأتي مهمة اللساني عنده في توضيح مدلول اللغة بدلا من الاكتفاء بوصف الوقائع الملاحظة، مما يستوجب البحث وراءها عن القواعد العميقة التي تسهل على متكلم اللغة فهم وإنتاج عدد غير منتهي من الجمل الصحيحة، ولعل ذلك ما كان قد أشار إليه في دراسته بما أسماه بالإبداعية، ليصرح أن ((قوة توليد البنيات اللغوية عند البشر ناتجة عن مكون تركيبي يسمح لهؤلاء بإنتاج الجمل النحوية في اللغة التي يتكلمونها))[52] ، ينضاف إلى ذلك أن المكون التركيبي يسهم في إنتاج جمل تكون مكونة تكوينا جيدا، مما يسمح باستساغتها وفهمها لدى كل الذين يستعملون اللغة الواحدة. ومن ثم فإن اللغة مكون من مكونات العقل الإنساني، إذ تحدد بوصفها ممثلة في عقول متكلميها.

بيد أن تشومسكي كان يعتقد بداية بإمكان صياغة قواعد نحوية دون العودة إلى المفاهيم الدلالية، انطلاقا من أن النحو مكتفي بذاته، ومستقل عن الدلاليات، مقترحا عزل المستوى النحوي عن المستوى الدلالي، لكن هذا الاعتقاد لم يدم طويلا ليعدل من قبل تشومسكي في ضوء انتقادات طلبته، ومن ثم تتطلب عملية الوصف ثلاثة مكونات هي[53] :

المكون التركيبي: وهو يحتوى المكون القواعدي الذي يستلزم البنية العميقة والمكون التحويلي الذي يضطلع بهمة تحويل البنى العميقة إلى بنى سطحية متمظهرة.

المكون الدلالي: يتكون من قواعد التمثيل الدلالي المطبقة على البنى العميقة قصد توضيح المعنى.

المكون الفونولوجي: وهو الذي تطبق فيه قواعد التمثيل الفونولوجية على البنى السطحية لإعطاء تأويل فونولوجي.

وتبعا لذلك نحصل على ثلاث أنوع من القواعد هي: القواعد التحويلية والقواعد الدلالية والقواعد الفونولوجية، وتضم القاعدة مجموع البنى العميقة التي فيها تطبق القواعد الدلالية، وذلك لإعطاء مجموعة من التأويلات الدلالية، ومن جهة ثانية تحتوى القواعد التحويلية مجموع البنى السطحية التي فيها تطبق القواعد الفونولوجية التي تعطي لكل جملة تمثيل فونولوجي.

يلاحظ جون لاينز[54] أن التحويلات لا تؤثر على المعنى، وذلك في إطار المبدأ السيميائي الذي يقضي بأن الدلالة كليا تخضع إلى الاختيار. لذلك توصف التحويلات بأنها ((شكلية خالصة))[55] ، ولعل ذلك يظهر في كون أن ((كل المعلومات الضرورية لتأويل الجمل دلاليا تكون حاضرة في بنيتها العميقة))[56] ، ويلاحظ ذلك في الخطاطة التالية حيث لا توجد علاقة تربط بين البنية السطحية والتأويل الدلالي.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

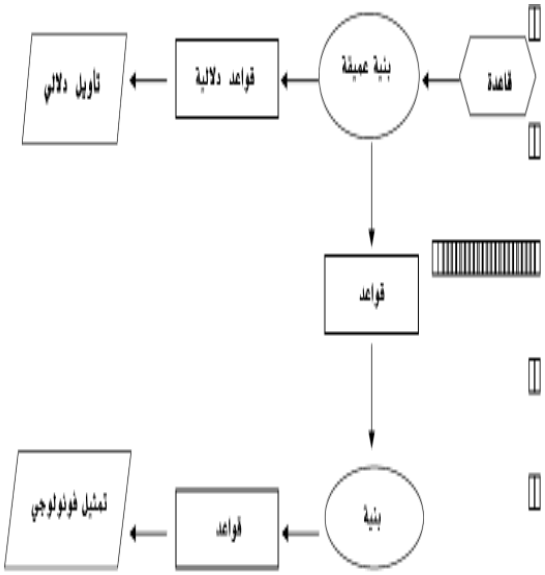

النظرية القياسية

إن حضور المكون الدلالي أمر ثابت في الدراسة اللسانية لا شك فيه، ولعل ذلك ما تأكد منه تشومسكي فيما بعد، بحيث لاحظ وجود ((بعض الروابط النسقية الموجودة بين التركيب والدلاليات (...) ليلجأ تاليا إلى المعايير الدلالية لحل الإشكال))[57]. الذي اعترض سبيله فيما كان يود بلوغه. إلا أن دمج المكون التركيبي مع الدلاليات لم يكن له ليوجد لولا جهود كل من كاتز وفودور اللذان أشارا إلى ضرورة ذلك، في شعار شهير مؤداه أن ((الوصف اللساني ناقص النحو يساوي الدلاليات))[58]. وفيما بعد إن الأطروحة نفسها وضحت وحددت من قبل كاتز وبوسطال، ومن ثم أعاد تطويرها من جديد تشومسكي في نظريته التي تدعى " بالنظرية القياسية".

يتجلى دمج المكون الدلالي من خلال إضافة ما يسمي بالقاموس إلى النحو، ذلك الذي يزودنا بالمعلومات الدلالية والتركيبية حول كل ليكسيم[59]. والذي يحتوي أيضا مجموعة من قواعد الإسقاط التي تعمل على ربط كل جملة دلالية مصاغة بتمثيل دلالي، وذلك كله قصد تفسير قدرة المتكلمين في إنتاج جمل جديدة وفهمها، ووفقا لهذا فهي تندرج في إطار التصور النفسي، لأنها تهتم بالمعاني في إطار ما تجليه القدرة الباطنية، التي تسهم في فهم الجمل وإنتاجها بوصفها خصيصة نفسية، ومن ثم كانت ((البنية النحوية بنية نفسية وأن النظرية اللغوية نظرية ذهنية بالمعنى التقني لهذه الكلمة، مادامت ترتبط بالكشف عن واقع ذهني يكمن تحت السلوك الفعلي، فتكون اللسانيات بمختلف مباحثها وضمنها الدلالة فرعا من علم النفس))[60] ، مما يفضي على مفهوم الدلالة بعدا سيميائيا عند التوليديين يستمد مشروعيته من الإطار النفسي العام، الذي كان قد بينه بجلاء دو سوسير في معرض حديثه عن مكانة اللسانيات بالنسبة للسيميائيات ومكانة السيميائيات بالنسبة إلى علم النفس العام.

إذا كانت إضافة كل من كاتز وفودور في جوهرها ((نموذجا اعتبر الدلالة جزءا نسقيا من اللغة))[61] ، فإنه بذلك لا يختلف عن هوس غريماس الذي بدأ بمحاولة تأطير الدلالة في أنموذج سيميائي يراعي المواصفات النسقية المحايثة، تلك التي فشلت اللسانيات البنوية في تطبيقها على الدلالة، إذ إنه لم يكن بمقدورها المؤاخاة بين المواصفات المحايثة والدلالة في أنموذج واحد يجمعهما دون أي تدافع. ولهذا السبب نجد أن نظرية كل من كاتز وفودور تقترب في جزء منها مما قدمه غريماس، ولاسيما ما ((اسماه بالمكون الدلالي الذي يقوم على تقسيم المعنى إلى شكل المحتوى في إطار التمفصل السيمي))[62]. الذي ينطلق من مصادرات التحليل المؤلفاتي في تفكيك الدلالة إلى سمات ملائمة في إطار التسليم بمبدأ ((تشاكل المستوى الصوتي والدلالي))[63] ، علما أن ذلك يتوافق مع إمكان توازي مستوى التعبير والمحتوى التي تكلم عنها غريماس في إطار تشاكل البنى اللسانية التي تتيح بناء معمارية المعنى.

إذا كانت النظرية الدلالية يكمن دورها في تأويل البنية النحوية ذات الوجود القبلي، فإن القاموس والقواعد المسقطة في نظر كاتز وفودور ينبغي أن توضح أي قاموس وأي قواعد يمكن أن تترابط مع النحو من أجل صياغة تأويل دلالي. ومن ثم ينقسم المكون الدلالي إلى شقين هما[64]: القاموس وقواعد الإسقاط.

- القاموس: وهو الذي يضطلع بوصف دلالة الوحدات المعجمية في شكل تفريعي.
- قواعد الإسقاط: وهي التي تضطلع بإحصاء الدلالة أو دلالات الجملة انطلاقا من معلومات القاموس و الوصف البنوي للجمل[65].
- الأصناف الدلالية هي ذات خصيصة كلية، حيث تتوافر عليها اللغات كلها.
- المميزات الدلالية هي أن كل دلالة لها ملامح خاصة بها تميزها عن بقية الدلالات الأخرى.

وهنا إذا رمنا القيام بعملية إسقاط نلاحظ بعض التقاطع بين ما قدمه غريماس، حيث إن الصنف النحوي يعطي تأويلا دلاليا للجمل، انطلاقا من إحداث تناسب بين دلالة الجمل بكاملها والوحدات التي تتضمنها، كما يضطلع بتميز دلالة سيم واحد ذا دلالات مختلفة، وهذا ما يقترب من مفهوم الكلاسيم بوصفه يضطلع بإحداث تناسب بين مستوى التمظهر والمستوى المحايث، كما أنه يميز بين مختلف المتوردات الدلالية لسيم

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

واحد مثل "عين" التي لاحظنا أن لها أكثر من معنى تتحد من خلال الكلاسيمات أو السيمات السياقية، أما الأصناف الدلالية فهي تقترب من مفهوم السيم النوعي الذي يمثل المحور الذي تنتظم حوله الوحدات الصغرى، لأنه عنصر عام مشترك بين الليكسمات المتولدة عنه (إنسان، حيوان)، أما المميز الدلالي وهو يماثل العنصر الخاص الذي لا يماثله أي عنصر آخر داخل مجموعة اللكسيمات، ذلك أنه يميز بين عنصرين يتقابلان بالجنس مثل (بنت وولد)، (رجل امرأة).

يرى غريماس[66] أن الدلاليات التوليدية على اختلافها وتعددها إلا أنها لم توفق بعد في صياغة نظرية عامة للغة، وهكذا نلفي على حد تعبيره أن النظرية السيميائية، على الرغم من الإلهام التوليدي الذي تحتويه، إلا أنه يصعب مقارنتها بالنماذج التوليدية، وذلك لأن مشروعها بخلاف ذلك، قوامه النظرية الدلالية التي تضطلع بكل السيميائيات وليس اللغات الطبيعية وحسب، وذلك لأنها قدمت تطبيقات تتجاوز حدود الجملة لتنتقل في إطار واسع إلى بناء نماذج تمكن من توليد الخطابات.

بيد أن هذا لا ينفى أن النظرية العاملية التي ابتدعتها الدلاليات البنوية بقيت متعالية عن الأنموذج التوليدي، وبخاصة ما يظهر في غضون عملية الارتقاء التي يقوم بها السيميائي من الوحدات البسيطة للدلالة انتهاء إلى الوحدات المعقدة. حيث إن البنى المعقدة هي ناتجة من خلال بنى أكثر بساطة[67]. ينضاف إلى ذلك أنها ارتكزت في تحليلها للخطاب الإشهاري[68] على مبدأ التحويل، حيث إن الخطاب ينتقل من حالة بدئية إلى حالة نهائية بواسطة التحويل طبقا لما يقتضيه الأنموذج التكويني.

4- العلاقات السيميائية بين العلامات والظواهر الدلالية:

من اللافت للانتباه أن الحديث عن الظواهر الدلالية كائنة ما كانت، يستدعي بالضرورة الحديث عن العلامة اللسانية أو غير اللسانية سواء بسواء، ويأخذ تاليا هذا المبحث وجهة سيميائية عامة، ذلك أن مبحث الظواهر الدلالية ليس حصرا على الدلاليات اللسانية كما قد يعتقد البعض، وإنما كذلك نجد العلامات الاصطناعية غاصة بمثل هذه الظواهر التي قلما ارتفعت إليها عقيرة الدلاليين، ولا سيما ((أن مفهوم الترادف والمشترك يصلحان نظريا إلى كافة الأسنة ولا يختصان باللغة وحسب)) [69]. وعليه تخرج المفاهيم هذه من الاعتقاد الاعتيادي الشائع في الدلاليات اللسانية الذي يحصرها في اللغة، لتتفسح السيميائيات في توسيع دائرتها لتشمل الأنساق السيميائية بعامة، وذلك من منطلق أن إنتاج المعنى ليس وقفا على اللغة وإنما يمتد إلى كافة التجليات الحسية المستعملة في عملية التواصل.

والجدير بالذكر أن المسألة ذاتها في جانبها اللساني الخالص؛ بدورها؛ لا تخرج عن مضمار السيميائيات؛ على الرغم من أننا نألفها مقالا في كتب الدلاليات اللسانية، وذلك لأن اللسان مؤسسة اجتماعية قوامها مجموعة من العلامات تستمد سيميائيتها من وحي التعاقدات الاجتماعية، وبخاصة أنها تعمل بوصفها جزءا من نسق متغير غير ثابت تحكمه إرادة المجتمع لا الفرد، كما أن العلامة وجودها في ذاتها ليس له قيمة إلا عندما ينظر إليها في إطار علاقتها مع بقية العلامات الأخرى.

وهذا ما قد أومأ إليه ألان ري Rey Alain في كتابه "نظريات العلامة والمعنى" بمؤاخذة الدراسة الدلالية التي لا تراعي المواصفات النسقية والأبعاد السيميائية الثاوية داخل الظواهر الدلالية؛ بقوله[70]: ((نتعجب حقيقة من مجموعة تبحث حول نظريات المعنى لا تشير إطلاقا إلى سلسلة ظواهر ضمن السيميائيات خاصة بالعلامات، والتي كان ينبغي اختبار نسقيتها قبل ادعاء الكلام عن المعنى والدلالة والتدليل. إن النظرية السيميائية برمتها، كيفما ما كانت، عامة أم فلسفية، فإنها تؤكد بشكل ضمني أو ظاهري العلاقات بين المدلولات، كالمترادف والنقيض .. والعلاقات بين الدوال مثل المشترك وشبه المشترك)).

وعلى هذا الأساس فإن الظواهر الدلالية منشأها تلك العلاقات النسقية الموجودة بين العلامات، والمواقع التي تحتلها تلك الوحدات داخل النسق، فالعلاقات بين الدال والمدلول يمكن أن تتفاوت درجتها بداخل السنن نفسه، مما يخلق ظواهر مختلفة تكون محكومة بلعبة التغير على مستوى المحور الاستبدالي، إذ ((تنقلها من دلالة لأخرى وهي التي تجيز الإيماء إلى المعنى الواحد بألفاظ مختلفة عن طريق الترادف والمجاز، كما يمكن أن نعبر باللفظ الواحد عن المعاني المتعددة بالاشتراك، وغير ذلك من الظواهر الدلالية الأخرى مثل التضمين والاقتران اللفظي))[71]. تلك التي يتم وصفها بطريقتين إن بالقاموس أو الاستعمال اليومي، وإن بلغة منطقية رياضية كما في بعض النماذج الدلالية.

إذا كانت العلامات اللسانية تؤخذ على أنها مكونات معجمية مجردة ذات خصائص صرفية ونحوية ما، فهي تبقى مجرد ألفاظ مستعملة لتسمية أصناف من الأشياء أو حالات أشياء، وكل لفظ يحدد بالنظر إلى مرجع مقامي خاص به، وتدل كل لفظة على مفهوم أو تصور محدد بتعارضه مع ألفاظ أخرى داخل النسق السيميائي الذي يمنحه قيمة خاصة، وعلى سبيل المثال فإن لفظة تعليم تدل على علامة هي الدراسة كما تدل على التلقين كما تدل على التربية، ويمكن تحديد ذلك انطلاقا من المواضعات الاجتماعية والمواصفات النسقية التي

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تنظمها داخل الخطاب، وذلك أنه إذ كان دو سوسير يرى أن العلامة وحدة ضمن اللسان ضرورية للتفكير في الأشياء بعامة، وكذلك أيضا وحدة صورية فريدة من نوعها، فإنه يمكن إحداث تقابلين دلاليين، ذلك أن التسميات تحيل إلى مرجعية خاصة بها، ينضاف إلى ذلك أنها علامات مودعة بداخل نسقها. وعليه يلاحظ أن كل علامة تتم معرفتها بوظيفة سيميائية مزدوجة الاشتغال (المحايثة ومرجعية الأشكال اللسانية) سواء حسب وظيفتها بوصفها تسمية تتحقق في إطار مجموعة شروط من المواضعات الرمزية التي تربط كل موضوع باسمه، كما تسمح بتسميته باسم ما في غضون عملية التلفظ، أم بوصفها تثبت وجودها من خلال معادل أو تعارض سيميائي داخلي للقيم.

يطلق الترادف على الكلمات المختلفة شكلا والمتماثلة من حيث معانيها[72]، والتي تنتج عن استبدال لفظ بلفظ آخر في أثناء التعبير الذي يحدث متكافئات يكون لها المدلول نفسه، أو بتعبير آخر تعين الشيء نفسه. وذلك ما أكده غريماس في معجمه[73] السيميائي، حيث إنه من وجهة سيميائية تكون العلاقة هذه قابلة للفحص بواسطة اختبار التبديل، إذ يصبح كل ليكسيمين قابلين للتبديل في السياقات كلها، ومن ثم تكون السيميمات السياقية متكافئة، فمثلا في العربية الألفاظ التالية: "تجاهل، عتم، أبهم، شوشر" هي مختلفة شكليا إلا أنها تحيل إلى معنى واحد، وهي بذلك متكافئات دلالية تقبل التبديل في مجموعة من السياقات، ولكن على مستوى الليكسيم فإنه وخلافا إلى السيميمات لا يمكن الحديث فيها إلا على شبه الترادف parasynonymie، ذلك الذي يجد إثباته في مقولة دو سوسير " لا يوجد في اللسان سوى الاختلافات".

يرتبط الترادف بالوحدات الدلالية التي تمثل السيميمات، ذلك أنه إذا اعتبارنا أن الليكسمات تتوافر على قدر غير قليل من السيميمات إذا وجدت مسارات سياقية ممكنة، ومن ثم إذا كانت اللكسيمات "تجاهل، عتم" ليست مترادفات، فإنه يوجد على الأقل سيميم "تجاهل" يكافئ سيميم "عتم"، وبهذه الكيفية، فإنه حسب غريماس[74] نبقى أوفياء للمبدأ السوسيري، كما أنه يكون بمقدور الدلاليات التحرر من ربقة البواعث التي تحتم تجزئة العناصر وتظهر بناء السيميمات كوحدات محتوى متمظهرة قابلة للتبديل ضمن ليكسيمات مختلفة، ومن ثم إذا لم نصادف سوى شبه ترادف فإنه يوجد هناك على الأقل ترادف سيميمي. لكن عند النظر إلى المترادفات في جملة من الأسيقة الخطابية فإنه ينبغي للمترادف أن يحافظ على نسقية الوحدات، والتعريف المرجعي الذي يحيل إليه في الوقت نفسه، ذلك أن التماثل الدلالي للملفوظين لا يكون له أحيانا المعنى ذاته، فمثلا لدينا ملفوظا سيدة و أم اللذان يمكن أن يستعملا لتعين الشخص نفسه، لكن ليس لهما المعنى نفسه. وهذا ما أشار إليه فريجه [75]في مثاله الشهير "نجم الصبح" و" نجم المساء" يعينان الشيء نفسه، ولكنهما يختلفان في المعنى، ويمكن أن تكونا علامتين مترادفتين إذا كانتا يحيلان إلى المرجع نفسه، حتى وإن اختلفتا في التعبير والمحتوى بوصفهما ينتميان إلى شبكة علائقية واحدة ويحيلان إلى المعينات المرجعية نفسها، حيث يمكن تبديل وتغير الواحدة منهما بالأخرى.

يرتبط الترادف بالسياق والمواصفات التداولية ارتباطا وثيقا، ومن ثم يوصف بكونه ((الكلمات المتحدة المعنى التي تقبل التبادل فيما بينها في أي سياق))[76]. لكنه من المهم معرفة الترادف بوصفه علاقة بنوية تسمح بملاحظة القيم الدلالية الناتجة من شبكة العلاقات المتبادلة والمودعة داخل نسق اللغات الإنسانية بعامة. إذ إن العلاقات البنوية في اللسان تبين عن علاقات دلالية تختلف أساسا عن العلاقات المنطقية للمتكافئات بوصفها مودعة داخل نسق رمزي ثابت ومستقلة عن شروط تطبيقها ومستعمليها، تلك التي تنظم تبديل القيم المتكافئة داخل النسق اللساني. ويمكن في آخر المطاف القول مع لريان تومبا متيش [77] إن الترادف ليس عملية حساب بل هو سيرورة سيميائية، تتأسس على اختيار عدد من العلامات ذات تسميات مكافئة إلى العلاقات المعجمية التلفظية التي هي عبارة عن مدلولات.

وفي المقابل فإن السيميائيات لم تغفل الأنساق السيميائية الأخرى، لأن الترادف كما سلف الذكر ليس حصرا على اللغة الطبيعية. ويظهر ذلك في العديد من الأمثلة، إذ تترابط مجموعة من المدلولات بالمدلول نفسه، فمثلا حركة الشرطي الذي ينظم المرور تترادف مع أضواء العمود وتؤدي المدلول نفسه، فرفع اليد يؤدي المعنى نفسه الذي يفهم من مشاهدة اللون الأحمر الذي هو التوقف، كما يمكن أن تترادف مجموعة من الأصوات لتؤدي إلى مدلول واحد ومثال ذلك طلقة المسدس، صفارة الحكم، التصفيق والتي يمكن أن يفهم منها إشارة الانطلاق وبداية اللعبة سواء أكان مبارة كرة قدم أم سباقا للسيارات أم حصصا تدريبية..الخ.

كما يمكن أن تترادف مجموعة من الأشكال الرياضية الجبرية في متكافئات لها الدلالة ذاتها على الرغم من اختلاف شكلها.

مثال $2^2 = 4 = 2+2 = -5 + 1$.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

كما يمكن نجد لهذه الظاهرة حضورا آخر في حال الانتقال من اللغة الطبيعية إلى اللغة الاصطناعية، فمثلا ترادف حرف "الواو" مع إشارة الوصل وتردف "أو" مع إشارة الفصل. كما يمكن أن توجد الظاهرة نفسها في الرياضيات فيما يسمي بالتعريف عن طريق الترادف، وذلك عندما نقدم على تعريف رمز من الرموز بواسطة رمز آخر مرادف له، وتكون "أ" و"ب" مترادفتين إذا كان كل منهما يرتبط بقواعد الاستخدام نفسها. كما أوضحته سيميائيات فيتجنتشتاين، وفي الأخير يمكن القول بأن الأنساق السيميائية حافلة بخصيصة الترادف، إنْ في اللغة الطبيعية وإنْ في اللغة اللغات الاصطناعية وأنساق التواصل الأخرى.

إن المشترك هو ترابط عدد من المدلولات بدال واحد[78]، إذ إنه يحيل إلى قاعدة سيميائية أخرى مستلهمة من مفهوم القيمة النسقي الذي قدمه دو سوسير، ذلك أن لفظ يضحك تتضمن ألفاظ أخرى هي القهقهة، التبسم، إذ إنه يمثل علاقة احتواء أو استلزام بين المدلولات المعجمية، ومن ثم فإن هذا الخلق الاصطلاحي هو في أصله تعويضا للتميز الأرسطي[79] القديم بين الجنس والنوع.

يمكن أن تظهر ظاهرة المشترك في العديد من الأنساق السيميائية أيضا، حيث إن الضحك يحيل إلى السعادة كما قد يحل إلى التهديد، والدموع قد تحيل إلى الحزن و إلى الفرح، وعلى هذا فإن إدخال المعطيات السياقية والتلفظية الخطابية مهم بغية رفع اللبس والغموض الذي قد ينشأ عن هذه العلاقة.

ومن هنا نجد الارتكاز على السيميائيات في معالجة قضايا الدلاليات اللسانية يكتسي بعدا مهما، لكونه يتصف بالشمولية، والقدرة على استيعاب النماذج الدلالية سواء أكان ذلك على مستوى المتصورات النظرية أم الإجراءات التطبيقية، لهذا وجدنا الكثير من السيميائيين يؤكدون وجوب الاقتداء بالسيميائيات نظرا للأهمية التي أصبحت تأخذها كل يوم، كما لا يمكن إنكار الإطار المرجعي الذي وفرته بعض النظريات الدلالية إلى السيميائيات، وهذا ما عكس جملة من الإشكالات المتداخلة بين السيميائيات والدلاليات ، فهل بعد هذه البسطة المعرفية يمكن الانتهاء إلى القول إن السيميائيات هي فلسفة جديدة لمقاربة المعنى على غرار الدلاليات؟ وهل تمثل الدلاليات مرجعا معرفيا للنظرية السيميائية ؟ولا سيما أن السيميائيات المحايثة قد استوحت تصوراتها من الدلاليات البنوية، فالملامح الأولى لهذه السيميائيات تجلت في كتاب الدلاليات البنوية لغريماس سنة 1966، حيث فتح الباب لامتحان مشروعي استثمار المقولات البنوية في مقاربة الدلالة.

الهوامش:

1- Greimas, A .J, sémantique structurale, Parais, Larousse, 1966, p. 5.

[2]- Greimas, A .J, et courtés, J, sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, ED. Hachette, Parais, 1979 p. 352 .

[3]- Marty Robert, 99 Réponses sur la sémiotique, centre régionale de documentation pédagogique, 1992, réponses n.

[4] – ينظر حنون مبارك، دروس في السيميائيات، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987، ص 70 .

[5]- Mounin Georges, clefs pour la linguistique, Seghers, Paris, 1971, p.150.

[6] – تتعدد المعاني اللغوية والاصطلاحية للفظة immanence حيث تفيد مجموعة من المعاني منها الملازمة والمثولية والمحايثة والبطون أو المباطنة ، إلا أن ترجمته بلفظ المحايثة يحمل معنى المكانية والمماكنة ، ذلك أن المحايثة اشتقت من ظرف المكان حيث ، الذي يفيد معنى التواجد في المكان و الفعل حايث يفيد معنى الاشتراك في المكان نفسه. ولعل هذا يتسق مع التصور البنيوي الذي عكفت على إظهاره اللسانيات البنوية من خلال استحداث دراسة آنية تروم مقاربة اللسان في ذاته ولذاته.

انظر عمر كوش ، أقلمة المفاهيم ، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2002، صص 48، 50.

[7] - Dubois Jean et autre, dictionnaire de linguistique générale, librairie Larousse, Paris, p..250.

[8] - Ibid, p 250

[9] – Roland, Eléments de sémiologie, In, aventure sémiologique, pp.80.81.

[10] – Groupe d'Entreverns, Analyse Sémiotique des Textes, presses universitaires, Lyon, 4éme éd, 1984, p.8.

[11] – انظر، أحمد يوسف، توزيعية هاريس والتحليل النسقي للخطاب، عالم الفكر، ع 1، مج 33، سبتمبر 2004، ص 121.

[12] – Pierce, Charles Sanders, Ecrits sur le signe, éd Seuil, Paris 1978, p. 120

[13] – سامي أدهم، ابستومولوجيا المعنى والوجود – نقد التطورية– مركز الإنماء القومي، بيروت لبنان، ص 6.

[14] – Voir Bertil Malmberg, la nouvelle tendance de la linguistique, p. 191.

[15] – Raymond Champagnol, Signification du langage, PUF , 1éd, 1993, pp. 104-105.

[16] – Pierre Lerat, sémantique descriptive, éd, Hachette, Parais, 1983, pp.65.66.

[17]- Voir Raymond Champagnol, Signification du langage, PUF, 1éd, 1993, pp. 104-105.

[18] Voir– Eco Umberto, Le signe, Histoire et analyse d'un concept, p. .35.37.

[19] Eco Umberto, Le signe, Histoire et analyse d'un concept, p, p.39.

[20] – Bronckart, théories du langage- Une introduction critique-, Pierre Mardaga, Bruxelles, 2 éd, 1977. p. .301.

[21] – Benveniste Emille, problème de linguistique générale.Gallimard .Paris, 1974, p, 74.

[22] – Ibid, p. 74.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

[23] - Gérard Deledalle, théorie et pratique du signe, Payot Paris, 1979, p. 147.

[24] - Ibid, p. 146,

[25]– قوتال فظيلة، نظرية غريماس السردية – دراسة نقدية–، رسالة ماجستير جامعة وهران 2003-2004، ص 10.

[26] – Fernande de Saussure , Cours de linguistique générale, Payot ,Paris, p. 168.

[27] – J. P. Bronckart, théories du langage- Une introduction critique, p. 146.

[28] – Ibid, p . 146.

[29] – Mounin Georges, clefs pour la linguistique, Seghers, Paris, p. 156.

[30] - Joseph Courtés, Sémantique de E'nonce, application pratique, éd HACETTE, Paris, 1989, p.71.

[31] – Griemas , A .J ,Du sens , Essai Sémiotique, p.40.

[32] – Oswald Ducrot et Jean Maire Schaeffer, Nouveau dictionnaire encyclopédique de la science du langage, éd Seuil, 1995. p. 534.

[33] - Eco Umberto, Sémiotique et philosophie du langage, Edition .P.U.F, Parais 1988, p.81.82.

[34] – Courtes , Joseph , analyse Sémiotique du discours , de l'énoncé à l'énonciation , édition , Hachettes,1991,p. 184.

[35] – Henri Mitterand, initiation à la linguistique, éd Fernand Nathan, 1975, p. 135.

[36] – Ibid, p .135

[37]- Ibid, p .135.

[38]- Ibid, p.135.

[39] – Raymond Champagnol, Signification du langage, PU F, 1éd, 1993, pp 104-105

[40] – Mounin Georges, clefs pour la linguistique, Seghers, Paris, p.159 .

[41]– زكي نجيب محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، دار الشروق، ط2، 1982، ص 126.

[42] – Mounin Georges, Introduction à la sémiologie, Minuit, Paris.

انظر كذلك « بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 33

[43]– عزمي إسلام، مفهوم المعنى – دراسة تحليلية– حوليات كلية الآداب، حولية السادسة، جامعة الكويت، 1985 ، ص 37.

[44] - Mounin Georges, clefs pour la linguistique, Seghers, Paris, p185.

[45] – Dubois Jean et autre, dictionnaire de linguistique générale, librairie Larousse, Paris, p120.

[46] – Mounin Georges, clefs pour la linguistique, p 158.

[47] – Dubois Jean et autre, dictionnaire de linguistique générale, p 120.

[48]- Greimas, A .J, et courtés, J, sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, ED. Hachette, Paris, 1979 p.67

[49]- Ibid, p. 67.

[50] – Greimas, A .J, sémantique structurale, p. 52.

[51] – Claude Germain et Raymond LeBlanc, introduction à la linguistique générale, la syntaxe, presses Universitaire de Montréal, 1982, p.53.

[52]– عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص 59.

[53] – Claude Germain et Raymond LeBlanc, introduction à la linguistique générale, la sémantique, presses Universitaire de Montréal, 1982, p.53

[54] - Lyons John, sémantique linguistique, traduction. J. Durand et D. Boulonnais, Larousse, 1978, P. 49.

[55]- Claude Germain et Raymond LeBlanc, introduction à la linguistique générale, la sémantique, p.79

[56] – Lyons John, sémantique linguistique, p. 49

[57] – Ibid, p.47.

[58] . Ibid, p.49,

[59]- Ibid, p.49.

[60]– محمد غاليم، المعنى والتوافق، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، المغرب، 1999، ص 48.

[61]– عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 60.

[62]– غروسي قادة، النص وسيميائيات القراءة، مقاربة تأويلية في إشكالية المقصدية، رسالة ماجستير. جامعة وهران. السنة الجامعية 2003 – 2004.

[63] Gatherine Fuchs et Pierre Le Goffic, les linguistique contemporaines, éd, Hachette, Paris, 1992,p. 79.

[64] – Dubois Jean et autre, dictionnaire de linguistique générale , librairie Larousse , Paris , p.428.

[65] – Gatherine Fuchs et Pierre Le Goffic, les linguistique contemporaines, éd, Hachette, Paris, 1992, p. 79

[66] – Voir Greimas, À .J, et courtés, J, sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, ed . Hachette, Paris, 1979 p.295

[67] – Voir Ibid, p. 372.

[68]– أحمد يوسف، توزيعية هاريس والتحليل النسقي للخطاب، عالم الفكر، ع 33 سبتمبر 2004، 112.

[69] – Jean– Marie Klinkenbreg, Précis de Sémiotique Générale.p.243.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

[70] – Rey Alain, Théories de signe et du sens, tome II, Paris, klincksiek, 1976.p.235.

[71]– كريم زكي حسام الدين، التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه، ج 1، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص11.

[72] – Lerne Tampa – Meecz, La Sémantique, Que sais – je? , Paris. 1988.

[73] – Voir Greimas, A.J, et courtés, J, sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, ED. Hachette, Paris, 1979 p.375.

[74] – Greimas, A.J, et Courtés, J, Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, ED. Hachette, Paris, 1979 , p..375

[75]– جوتلوب فريجه، المعنى والمرجع، من كتاب المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، مجموعة مقالات، ترجمة وتعليق عبد القادر قنيني، افريقا شرق، المغرب، الدار البيضاء، 2000. ص109.

[76]– سيتفان اولمان، دور الكلمة في اللغة، تر كمال بشر، مطبعة الشباب القاهرة، 1975، ص97.

[77] – Lerne Tampa – Meecz, La Sémantique, Que sais – je? , Paris. 1988. p.86.

[78] – Jean– Marie Klinkenbreg,Précis de Sémiotique Générale .p. 243.

[79] – Lerne Tampa – Meecz, La Sémantique, Que sais – je? , Paris. 1988.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com